



الجامعة الوطنية للتعليم FNE من النقابات الأكثر تمثيلية بقطاعي التربية الوطنية والتعليم العالي بالمغرب
الجامعة الوطنية للتعليم FNE عضو اتحاد النقابات العالمي FSM الممثل ل 105 مليون عامل ب 133 دولة. Wftucentral.org
FNE, Syndicat des plus représentatifs dans les secteurs de l'Education Nationale & de l'Enseignement supérieur, Maroc
FNE membre de la FSM Fédération Syndicale Mondiale, représentant 105 millions de travailleurs dans 133 pays.

بيان

القنيطرة في 2021/10/16

الجامعة الوطنية للتعليم FNE بالقنيطرة تستنكر بشدة القمع المفروض الذي تعرض له الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد في الرباط يومي 15 و 16 أكتوبر الجاري، تدعو نساء ورجال التعليم إلى مواصلة النضال والصمود من أجل التصدي للمخططات التخريبية التي ترمي إلى القضاء على ما تبقى من المدرسة العمومية وضرب كرامة واستقرار نساء ورجال التعليم، طالب بالإفراج الفوري واللامشروط عن كل الأساتذة المعتقلين وإسقاط المتابعة في حق الأساتذة والمتابعين أمام المحاكم، كما تؤكد أن إدماج الأساتذة المفروض عليهم التعاقد في الوظيفة العمومية حق مشروع وهو الحل الوحيد لطى هذا الملف.

تابع المكتب الإقليمي للجامعة الوطنية للتعليم FNE التوجه الديمقراطي بإقليم القنيطرة بقلق وأسف شديدين القمع المفروض الذي واجهت به الدولة المغربية بمختلف أجهزتها القمعية الاحتجاج والتظاهر السلمي للأساتذات والأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد في إنزال وطني بالرباط يومي 14 و 15 أكتوبر 2021، إذ تم تعنيفهم باستخدام مختلف أنواع العنف، من سب وشتم وضرب وسحل وتنكيل واحتجاز الأساتذة ومحاصرتهم، حتى بعد الإعلان عن رفع الشكل النضالي، مع اعتقال مجموعة من الأساتذة بلغ عددهم ستة عشر 16 أستاذًا، لتتسع بذلك دائرة المتابعين قضائياً وتتكسر المقاربة القمعية التي تنهجها الدولة المغربية في معالجة هذا الملف، والذي لا يغير منها تعاقب الحكومات شيئاً، وأمام هذا الوضع المؤسف والمقلق، فإن المكتب الإقليمي للجامعة الوطنية للتعليم FNE التوجه الديمقراطي بالقنيطرة يعلن ما يلي:

- استنكاره الشديد للمقاربة القمعية والعنف المفروض الذي تعرض له الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد في شكلهم الحضاري والسلمي يومي 14 و 15 أكتوبر 2021.
- إدانته مختلف أشكال القمع والتضييق على الحريات النقابية، والمتابعات الصورية والمحاکمات الكيدية التي تطل مناضلي الشعب المغربي.
- مطالبته بالإفراج الفوري عن الأساتذة المعتقلين والمختطفين دون قيد أو شرط وإسقاط المتابعة في حق الأساتذات والأساتذة المتابعين أمام المحاكم.
- تأكيد أنه إن إدماج الأساتذة المفروض عليهم التعاقد في الوظيفة العمومية حق مشروع وهو الحل الوحيد لطى هذا الملف.
- دعوته نساء ورجال التعليم إلى مواصلة النضال والصمود من أجل التصدي للمخططات التخريبية التي ترمي إلى القضاء على ما تبقى من المدرسة العمومية وضرب كرامة واستقرار نساء ورجال التعليم.
- استعداده لخوض كل أشكال التضامن الفعلي والميداني مع الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد حتى تحقيق مطالبهم العادلة والمشروعة.

عاشت الجامعة الوطنية للتعليم صامدة وممانعة

عاشت نضالات الشغيلة التعليمية

